الخميس 3 كانون الأول/ديسمبر 2020
بيان للنشر الفوري

بيان

التغيير الديمقراطي في سورية يبدأ بالمرحلة الانتقالية وليس بالدستور

جولة جديدة للجنة الدستورية تُعقد هذه الأيام، ستنتهي كما اعتاد السوريون كل بضعة أشهر: ترحيل الملفات العالقة إلى الجولة التالية. ليس تقليلاً من شأن العملية السياسية، ولا افتئاتاً على اللجنة الدستورية، ولكن لا بد من الاعتراف بشجاعة أن هذا المسار الدولي لن يحقق غاياته في المدى المنظور.

لقد تبنّت حركة التجديد الوطني الحل السياسي مخرجاً من الأزمة العميقة التي يمر بها الوطن السوري الحزين، منذ قرر النظام استخدام العنف رداً على مطالب شعبه الذي خرج في ثورة من أعظم الثورات الإنسانية ليعلن انتهاء عهد الوصاية على قراره، ورغبته في حصول التغيير الديمقراطي الحقيقي، بعد أن فشلت كل الإصلاحات الترقيعية في تحسين أوضاع السوريين أو وقف القمع والظلم بحقهم.

كنا – وما زلنا – نؤيد جميع الخطوات السياسية التي تؤدي إلى الحل. وتعاملنا بإيجابية مع استحقاقات العملية السياسية، من جنيف إلى أستانا وسوتشي، لأن الوصول إلى الحل حسب بيان جنيف 1 وقرار مجلس الأمن الدولي 2254 كان الهدف.

ولكن هذه العملية معرضة لخطر جسيم مع استمرار بعض الأطراف في إطالة أمد الأزمة لتحقيق مآربهم دون اكتراث لمعاناة الشعب السوري المتفاقمة.

أظهرت فصول العملية السياسية المتتالية أن ثمة معضلة حقيقية في إدارتها. لقد عطّل النظام السير قُدُماً في عملية التغيير الديمقراطي، وأغرق العملية السياسية في التفاصيل كما توعَّد المعارضة قبل سنوات، ودفع السوريون الثمن من دمهم الذي سال في كل وادٍ. واليوم يقفز النظام عن الاستحقاقات السياسية وعن ضرورة القضاء على الاستبداد والفساد، فيطالب بعودة اللاجئين إلى وطن مدمَّر يخشون فيه من الاعتقال والتعذيب أو القتل، وما زالت سجونه مكتظة بالمعتقلين والمختفين قسراً، ويدعو إلى إعادة الإعمار وهو لمّا يوقف عملية التدمير بعد، بل هدفه ينحصر في جذب الأموال إلى منظومة يعشش فيها الفساد، وها هوذا يجلب على نفسه العقوبات الاقتصادية وينقل آثارها إلى الشعب السوري على شكل أزمة اقتصادية خانقة.

إن من المؤسف الغرق في تفاصيل عملية خداع كبيرة نجح النظام حتى الآن في فرضها على المفاوضات بتعنته، ونجح من خلالها بإعادة هندسة المفاوضات. وتحت شعار التفاعل الإيجابي مع الجهود السياسية، سيقت المعارضة إلى القبول بما سُمي "السلال الأربع" التي ما لبثت أن أُهملت، ثم انحسرت العملية السياسية عن لجنة دستورية لا يُعرف لعملها سقف زمني، ولم تتفق خلال أكثر من عام على الأسس والمبادئ الوطنية في سورية الجديدة، ولا على نطاق عملها إن كان سيؤدي إلى تعديلات دستورية أو كتابة دستور جديد.

إن سورية العظيمة بحاجة إلى حلول حقيقية، تحقق آمال شعبها الذي عانى من القمع والقتل والتعذيب والتشريد والحصار. وإن من خداع الذات اختصار العملية السياسية باللجنة الدستورية كسبيل وحيد قائم حالياً لتحقيق الحل السياسي.

وحتى يُفهم موقفنا بالشكل الصحيح: فإننا ندعو إلى استمرار المفاوضات والعملية السياسية، ولكننا في الوقت عينه نؤكد أن مقاربات الحل للوصول إلى التغيير الديمقراطي يجب أن تعتمد على بدء المرحلة الانتقالية قبل إنجاز التغيير

الدستوري، الذي لن يتفق السوريون عليه في ظل حالة الاستعصاء الراهنة، إذ يتمترس النظام خلف مواقفه، وتغيب الرؤية الاستراتيجية الوطنية، وتتفاقم التناقضات الإقليمية والدولية التي ترخي بظلالها الثقيلة على العملية السياسية.

لا بد للخروج من هذا المأزق، ولتحقيق تطلعات الشعب السوري العظيم، من عملية سياسية حقيقية، لا تكفي فيها الضمانات الدولية وإن كانت مطلوبة، لكن الأهم فيها توفر إرادة السوريين وعزمهم على الوصول إلى الحل السياسي.

إن حركة التجديد الوطني ترى الحل في سورية ينبثق عن السوريين أنفسهم، وليس عن أحد غيرهم، فالحل لا يأتي من الخارج. وثمة فرق بين أن نحتاج كسوريين إلى مظلة الأمم المتحدة، أو إلى ضمانات دول ترعى العملية السياسية بسبب غياب الثقة بين الفرقاء الوطنيين، وبين الاستسلام لمعادلات القوة الإقليمية والدولية، التي يسعى أصحابها لتحقيق مصالحهم، بينما نحن – السوريين – مسؤولون عن تحقيق استقلال سورية ومصالحها وعزة شعبها وكرامته.

لذا فإننا ندعو القوى الوطنية التي تلتقي معنا على هذا النهج، إلى العمل معاً من أجل الوصول إلى الحل الوطني الذي ينتظره السوريون منذ نصف قرن.

ولنذكر أيها السوريون أن ثورتنا انطلقت من أجل سورية، ومن أجل حق أبناء سورية – كل أبنائها – في الحياة الحرة الكريمة، وفي مستقبل ديمقراطي في وطننا القوي المستقل المزدهر.

عاشت سورية .. وعاشت الثورة السورية المجيدة .. وعاش شعبنا العظيم

حركة التجديد الوطني

3 كانون الأول 2020